



## تقرير المكتب عن خطة عمل جمعية الدول الأطراف الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتنفيذه الكامل

### أولاً - مقدمة

١- اعتمدت جمعية الدول الأطراف في دورتها الخامسة بتوافق الآراء خطة عملها الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتنفيذه الكامل (فيما يلي "خطة العمل").<sup>١</sup>

٢- ورحبت جمعية الدول الأطراف (فيما يلي "الجمعية") في دورتها الخامسة عشرة بالتقرير السنوي الذي قدمه المكتب بشأن خطة العمل وأيدت التوصيات الواردة فيه، وطلبت إلى المكتب مواصلة رصد تنفيذ الخطة وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية في دورتها الخامسة عشرة.<sup>٢</sup>

٣- وتدعو خطة العمل الدول الأطراف إلى استخدام الوسائل السياسية والمالية والتقنية المتاحة لها لتقوم على نحو استباقي بتعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل من خلال العلاقات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. كما، تدعو خطة العمل أمانة جمعية الدول الأطراف (فيما يلي "الأمانة") إلى دعم الدول في جهودها الرامية إلى تعزيز عالمية النظام الأساسي وتنفيذه الكامل بأداء دور جهة التنسيق لتبادل المعلومات، في حدود الموارد المتاحة، بما في ذلك عن طريق جمع تلك المعلومات والحرص على نشرها. وتطلب الخطة أيضاً إلى الجمعية، من خلال مكتبها، أن تُبقي خطة العمل قيد الاستعراض.

(١) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة، لاهي، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (ICC-ASP/5/32)، الجزء الثالث، ICC-ASP/5/Res.3، المرفق الأول.

(٢) القرار ICC-ASP/15/Res.5، المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الفقرة ٥، والمرفق الأول، الفقرة ١.

٤- وقرر مكتب جمعية الدول الأطراف إعادة تعيين الدائمك في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧ جهة منسقة قُطرية لتيسير تنفيذ خطة العمل.

٥- ويشمل هذا التقرير الفترة المنقضية بعد اعتماد التقرير السابق (ICC-ASP/15/19 المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦) إلى غاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وخلال الفترة المذكورة، عقدت اللجنة المنسقة مشاورات وجلسات إحاطة لإبلاغ الدول ومسؤولي المحكمة والمجتمع المدني والأطراف المعنية الأخرى.

## ثانيا- مستجدات الجهود الرامية إلى تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل

### ألف- أنشطة المحكمة

٦- واصلت المحكمة مساهمتها بنشاط في الجهود الرامية إلى تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل بتعاون وثيق مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك رئيس الجمعية، والدائمك بوصفه الجهة المنسقة المعنية بخطة العمل والدول الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني. ونظمت المحكمة عدّة أنشطة في هذا المجال أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، مركّزة بالأساس على المناطق التي لم تكن قد عُقدت فيها حلقات دراسية من قبل.

٧ - وعُقدت حلقات دراسية للتعاون الإقليمي في ١٠ و ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في بورت أوف سبين، ترينيداد وتوباغو، لمنطقة البحر الكاريبي، وفي ٤ و ٥ نيسان/أبريل في سيول، جمهورية كوريا، للدول الآسيوية. وعقدت جلسات مخصصة في برامج كلا الاجتماعين بشأن عالمية نظام روما الأساسي والتنفيذ على الصعيد الوطني. وفيما يتعلق بالحلقة الدراسية في سيول، قامت رئيسة المحكمة بزيارة إلى ماليزيا لتعزيز النظر في الانضمام إلى نظام روما الأساسي. وعقدت حلقة دراسية للتعاون الإقليمي لدول غرب أفريقيا ووسط أفريقيا الناطقة بالفرنسية، في نيامي بالنيجر، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، مع التركيز بوجه خاص على تنفيذ نظام روما الأساسي على الصعيد الوطني.

٨ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عقدت المحكمة حلقة عمل بشأن المحكمة الجنائية الدولية بعنوان "العضوية في نظام روما الأساسي - لماذا وكيف؟" على هامش اجتماع قادة منتدى جزر المحيط الهادئ ال ٤٨، حيث تحدّثت رئيسة المحكمة أيضا إلى رؤساء الدول والحكومات في جلسة منفصلة. وكان تركيز بعثة المحكمة في منتدى جزر المحيط الهادئ على تشجيع الدول الثماني غير الأطراف في المنطقة على النظر في الانضمام إلى نظام روما الأساسي. وتجري متابعة الاتصال مع عدة دول.

٩ - وعقدت المحكمة حلقة دراسية دامت أربعة أيام بشأن التعاون مع مراكز التنسيق الوطنية للبلدان المعنية بالحالات، وعدد من الدول الأخرى في لاهاي، في الفترة ١٢-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، مما أتاح إجراء مناقشات متعمقة، وتبادل الخبرات بشأن مسائل التعاون العملي.

١٠ - وفي ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، نظمت المحكمة معتكفا مع الدول الأفريقية الأطراف في أديس أبابا، بمشاركة مكتب المستشار القانوني التابع لأمانة الاتحاد الأفريقي. ومن المواضيع التي

نوقشت التكامل وأيضاً تعزيز العالمية. ومن المقرر عقد معتكفٍ مماثل في أديس أبابا يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١١ - وعقدت المائدة المستديرة الثالثة للجنة التنسيق بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة في المحكمة في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧، مما أتاح إجراء مناقشات متعمقة عن التعاون في تشجيع التصديق على نظام روما الأساسي وتنفيذه على الصعيد الوطني، من بين مواضيع أخرى.

١٢ - وبالإضافة إلى المساعدة المقدمة من المفوضية الأوروبية، استفادت بعض الاجتماعات السالفة الذكر التي نظمتها المحكمة أيضاً من الدعم المالي المقدم من المنظمة الدولية للفرنكوفونية وحكومتها مملكة هولندا ومملكة النرويج.

١٣ - وعقدت رئيسة المحكمة محادثات ثنائية مع خمس دول غير أطراف، على مستوى رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو وزير الخارجية، بهدف محدد هو تعزيز الانضمام إلى نظام روما الأساسي. وشددت الرئيسة أيضاً على أهمية التوصل إلى تصديق عالمي على نظام روما الأساسي في ملاحظات عامة عديدة، بما في ذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأوفدت المدعية العامة بعثة إلى جنيف، حيث قدمت إحاطة إعلامية إلى السلك الدبلوماسي، بما في ذلك مجموعة أصدقاء المحكمة الجنائية الدولية، عن التطورات الأخيرة في المحكمة، وأبرزت أهمية العالمية والعمل الهام الذي تمّ الاضطلاع به في جنيف في هذا الصدد، في سياق الاستعراض الدوري الشامل. وشاركت المدعية العامة أيضاً في اجتماع عُقد في داكار بالسنغال، بمناسبة يوم ١٧ تموز/يوليو للعدالة الجنائية الدولية، استضافه رئيس الجمعية، سيديكى كابا. وأبرز هذا الاجتماع، في جملة أمور، على أهمية تحقيق العالمية. وعلى نطاق أوسع، عزز مسؤولي المحكمة أهداف خطة العمل بواسطة الخطب والمشاركة في العديد من المؤتمرات والحلقات الدراسية الأخرى، فضلاً عن عقد اجتماعات مع مختلف الجهات المحاورة.

١٤ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، استغلّ كبار موظفي المحكمة فرصاً مختلفة - سواء أثناء السفر الرسمي إلى الخارج أو أثناء زيارات أصحاب المصلحة الخارجيين إلى المحكمة - للمشاركة في الاجتماعات مع المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين وغيرهم من أصحاب المصلحة من عدد كبير من الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي. وخلال هذه المناقشات، شجّع مسؤولو المحكمة على النظر المستنير في الانضمام إلى نظام روما الأساسي/التصديق عليه، وأكدوا الدور الهام لنظام روما الأساسي في الجهود العالمية من أجل المساءلة، فضلاً عن توضيح العديد من المسائل القانونية والتقنية المتصلة بالمحكمة ودور الدول والتزاماتها حفلات.

٤١. ١٥ - ولدعم الجهود المشتركة الرامية إلى تعزيز التصديق على نظام روما الأساسي، أصدرت المحكمة كتيباً بعنوان "الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية - ما هي أهميته" بفضل الدعم المالي المقدم من المفوضية الأوروبية، وُزِعَ على نطاق واسع وهو متاح على الموقع الشبكي للمحكمة باللغتين الإنكليزية<sup>٣</sup> والفرنسية<sup>٤</sup>. ويمكن للمحكمة أن تقدم نسخاً مطبوعة بناء على الطلب. ٥ وبصورة

(٣) انظر [https://www.icc-cpi.int/iccdocs/PIDS/publications/Universality\\_Eng.pdf](https://www.icc-cpi.int/iccdocs/PIDS/publications/Universality_Eng.pdf).

(٤) انظر [https://www.icc-cpi.int/iccdocs/PIDS/publications/Universality\\_Fra.pdf](https://www.icc-cpi.int/iccdocs/PIDS/publications/Universality_Fra.pdf).

أعمّ، لا تزال أنشطة الإعلام التي تضطلع بها المحكمة بمثابة أداة هامة لزيادة الوعي وتوفير المعلومات الضرورية لتعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذاً كاملاً. وزار أكثر من ١٩ ألف زائر من الدول الأطراف وكذلك من غير الدول الأطراف المحكمة الجنائية الدولية، وتلقوا عروضاً عن المحكمة، وعن اختصاصها وعن أنشطتها الحالية. وتواصل المحكمة أيضاً دعم مسابقات المحكمة الصورية بمختلف اللغات، بما فيها الصينية<sup>٦</sup> والروسية<sup>٧</sup>.

## باء- أنشطة الأمانة ورئيس الجمعية

- ١٦- عقد رئيس جمعية الدول الأطراف، السيد صديقي كابا، سلسلة من الاجتماعات على مدار السنة، شجع فيها الدول على الانضمام إلى نظام روما الأساسي وإلى اتفاق امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها، وشدد على أهمية قيام الدول بوضع تشريعات للتنفيذ على الصعيد الوطني.
- ١٧- وفي ٢ أيار/مايو ٢٠١٧، شارك الرئيس في مشاورة إقليمية بشأن بروتوكول مالابو في داكار. وشارك أيضاً في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية البرلمانية المشتركة بين دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي التي عقدت في سان جيلجان، مالطة، في الفترة من ١٩ إلى ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٧، وتحدث خلالها عن موضوع "الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية".
- ١٨- وفي ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧، نظم الرئيس مؤتمراً رفيع المستوى في داكار بشأن "تعزيز النظم القضائية الوطنية الأفريقية من خلال التكامل والتعاون الفعال والديناميكي مع المحكمة الجنائية الدولية" بمشاركة عدد من وزراء العدل في الدول الأطراف الأفريقية والدول غير الأطراف. وعقد الرئيس أيضاً مؤتمراً في ١٧ تموز/يوليو ٢٠١٧ في داكار حول موضوع "تحديات وفرص المحكمة الجنائية الدولية عشية الذكرى العشرين لنظام روما الأساسي" في اليوم الدولي للعدالة الجنائية<sup>٨</sup>.
- ١٩- وبالإضافة إلى ذلك، عقد الرئيس سلسلة من الاجتماعات على المستوى الوزاري في نيويورك في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ على هامش الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وتهدف هذه الاجتماعات مع الدول الأطراف والدول غير الأطراف إلى تعزيز عالمية نظام روما الأساسي، واعتماد تشريعات تنفيذية وطنية تعزز مبدأ التكامل والتعاون مع المحكمة، وتعزيز الحوار بين أفريقيا والمحكمة الجنائية الدولية.
- ٢٠- وأخيراً، شارك الرئيس في مؤتمر حول "المحكمة الجنائية الدولية والتعاون الدولي: تحديات استرداد الأصول" نظمتها فرنسا والسنغال في باريس في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بصفتها ميسرين مشتركين بشأن التعاون.

(٥) يمكن تقديم الطلبات إلى وحدة العلاقات الخارجية ووحدة تعاون الدول التابعة لقلم المحكمة، الهاتف:

+ ٣١ ٥١٥ ٨٥١٥ (٠)

(٦) أنظر <https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=pr1312>

(٧) أنظر [https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=moot\\_court\\_2016\\_rus](https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=moot_court_2016_rus)

(٨) أنظر [https://asp.icc-cpi.int/en\\_menus/asp/press%20releases/Pages/PR1322.aspx](https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/press%20releases/Pages/PR1322.aspx)

٤٢. ٢١ - وواصلت الأمانة، من جانبها، دعم جمع المعلومات عن تعزيز عالمية نظام روما الأساسي والتنفيذ الكامل له. وحتى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقت الأمانة سبعة ردود على الاستبيان المتعلق بخطة العمل لتحقيق العالمية والتنفيذ الكامل لنظام روما الأساسي. ويمكن الاطلاع على المعلومات ذات الصلة المقدمة من الدول والمنظمات الدولية على الموقع الشبكي للجمعية.<sup>٩</sup>

### جيم - أنشطة الجهة المنسقة

٢٢ - تركزت أنشطة جهة التنسيق في عام ٢٠١٧ على إطلاق حملة وسائط الإعلام الاجتماعية (التحق) #JOIN على فيسبوك وتويتر ومنصات وسائط التواصل الاجتماعي الأخرى. ويتمثل محور الحملة في شريط فيديو قصير، يضمّ رئيس الجمعية ووزراء خارجية الأرجنتين وقبرص والجمهورية التشيكية والدايمرك. وقام وزير المالية في الدايمرك بفحص شريط الفيديو هذا مسبقاً في اجتماع عُقد في نيويورك تحت عنوان "يوم العدالة الدولية ٢٠١٧: السعي إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتجريم الحرب العدوانية"، استضافته ليختنشتاين، وإيطاليا، وغامبيا، والدايمرك في ١٧ تموز/يوليو ٢٠١٧. وأطلقت الحملة نفسها أثناء اجتماع في لاهاي في ٢١ تموز/يوليو استضافته قبرص والدايمرك. وقد استفادت الحملة كثيراً من الدعم المقدم من الائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية والبرلمانيين من أجل التحرك العالمي.

٢٣ - لا تزال حملة (التحق) #JOIN نشطة وتشجع جهة الاتصال جميع أصحاب المصلحة على زيارة صفحة الفيسبوك، ومشاهدة الفيديو وتقاسمه بنشاط في الحملة على الموقع [www.facebook.com/universality](http://www.facebook.com/universality). وإضافة إلى ذلك، إن الفيديو متاح للاستخدام في حلقات العمل والندوات ذات الصلة بالعالمية.

٢٤ - إلى جانب هذا، أجرى مركز التنسيق مشاورات فردية ومشاركة ثنائية مع ممثلي الدول وأعضاء المجتمع المدني والمنظمات الدولية والأمانة العامة. وجرى التركيز بوجه خاص على تنظيم اجتماعات غير رسمية للدول ذات الصلة على هامش مؤتمرات القمة الإقليمية وغيرها من الاجتماعات و/أو الزيارات التي يقوم بها رؤساء المحكمة، كوسيلة لتحقيق أقصى قدر من تأثير هذه الأنشطة والاستفادة من حضور كبار المسؤولين.

٢٥ - وفي لاهاي، واصلت جهة الاتصال ممارسة تبادل المعلومات بصورة غير رسمية مع ممثلي المحكمة وجمعية الدول الأطراف والمجتمع المدني. والهدف من ذلك هو تعزيز التنسيق وتحديد سبل استكشاف أوجه التآزر، ويمكن زيادة تطوير هذه الآلية غير الرسمية.

(٩) أنظر [https://asp.icc-cpi.int/en\\_menus/asp/sessions/plan%20of%20action/Pages/2017---Plan-of-Action-\(ASP16\).aspx](https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/sessions/plan%20of%20action/Pages/2017---Plan-of-Action-(ASP16).aspx)

٢٦ - وبالإضافة إلى ذلك، دعمت جهات التنسيق المشتركة آنذاك الجمعية العامة في تنظيم اجتماع ثانٍ، للفريق العامل المعني بمكافحة الإفلات من العقاب، في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية في لومي، بتوغو، في الفترة من ١٥ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. واستهدف هذا الاجتماع تعزيز عالمية ونظام روما الأساسي، وتأمين الدعم السياسي للمحكمة في المنطقة، وشارك فيه عدد كبير من البرلمانيين من البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية.

#### دال - أنشطة المنظمات الدولية وغيرها من المنظمات

٢٧- خلال الدورتين السادسة والعشرين والسابعة والعشرين للاستعراض الدوري الشامل،<sup>١</sup> وهي عملية تقودها الدول، برعاية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تلقت الدول المستعرضة توصيات تتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية، لا سيما بشأن التصديق على نظام روما الأساسي، والتنفيذ المحلي والتصديق على ما يسمى بتعديلات كمبالا والاتفاق المتعلق بامتيازات المحكمة وحصاناتها. وقدم ما مجموعه ٣١ دولة من جميع المجموعات الإقليمية توصيات. والدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي قيد الاستعراض هي: إندونيسيا والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب السودان وزامبيا والجزائر وهاييتي والهند والمغرب والهند. وقدم ما مجموعه ٨٠ توصية ذات صلة بالمحكمة الجنائية الدولية.

٢٨ - واصل الاتحاد الأوروبي مشاركته الجارية في تحقيق عالمية نظام روما الأساسي وتعزيز فهم أفضل لولاية المحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما أثناء حواراته المنتظمة بشأن حقوق الإنسان مع نحو ٤٠ دولة، من خلال الحملات المنظمة المنتظمة في جميع أنحاء العالم، من الحلقات الدراسية المحلية أو الإقليمية المكرسة، وإدراج بند من أحكام المحكمة الجنائية الدولية بصورة منهجية في اتفاقات مع دول ثالثة. وساعد الاتحاد الأوروبي المحكمة الجنائية الدولية أيضا من خلال بعثاته وعملياته المتعلقة بالسياسة الأمنية والدفاع المشترك (بعثات الاتحاد الأوروبي)، مما يسهل عمل المحكمة في البلدان التي توجد فيها هذه البعثات، وتوفر التدريب على قضايا المحكمة الجنائية الدولية بواسطة المستشارين القانونيين وحقوق الإنسان للبعثة. وواصل الاتحاد الأوروبي دعم المحكمة الجنائية الدولية ماليا، إما بصورة مباشرة أو من خلال منظمات المجتمع المدني الداعية إلى عالمية نظام روما الأساسي. كما عزز الاتحاد الأوروبي دعمه لتطوير النظم القضائية الوطنية في جميع أنحاء العالم، من أجل وضع مبدأ التكامل موضع التنفيذ.

٢٩ - وواصلت المنظمة الدولية للفرانكفونية تعزيز الطابع العالمي لنظام روما الأساسي فيما بين الدول الأعضاء فيها والدول المراقبة، استنادا إلى مذكرة التفاهم الموقعة مع المحكمة الجنائية الدولية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وشملت الأنشطة تقديم الدعم للمحكمة الجنائية الدولية لتمويل حلقة

(١٠) للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر:

<http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session34/Pages/ListReports.aspx>  
<http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session36/Pages/ListReports.aspx>

دراسية لجهات الاتصال، عُقدت في لاهاي في مقر المحكمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، والندوة الإقليمية الرفيعة المستوى بشأن التعاون والتكامل بين الدول والمحكمة الجنائية الدولية (٢٤-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، في نيامي، النيجر) مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، الأطراف في نظام روما الأساسي، في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٣٠ - ويواصل الكمنولث أيضا دعم عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل. ووضع مجموعة تشريعات نموذجية وتنفيذية بشأن نظام روما الأساسي للدول الأعضاء، كما يقوم بتنظيم برامج لزيادة القدرات والتوعية. ويتوقف دعمه للقضايا المتعلقة بتنفيذ نظام روما الأساسي على الطلب.

٤٣. ٣١ - وواصلت منظمة الدول الأمريكية دعم المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ "تبادل رسائل لإنشاء اتفاق تعاون إقليمي مع المحكمة الجنائية الدولية"، الموقع في مقر منظمة الدول الأمريكية في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١،<sup>١١</sup> والقرار اللاحق لمنظمة الدول الأمريكية المؤرخ ٤ حزيران/يونيو، ٢٠١٤ الذي يشجع على التصديق على نظام روما الأساسي والانضمام إليه وتنفيذه.<sup>١٢</sup> واعتمدت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، في دورتها المعقودة في حزيران/يونيو ٢٠١٧، قرارا، بصرف النظر عن تعزيز العالمية وتنفيذها يتضمن ولايات محددة بشأن الجهود المبذولة للاحتفال بالذكرى العشرين لاعتماد نظام روما الأساسي وتدابير لتعزيز التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.<sup>١٣</sup>

٣٢ - ويضطلع المجتمع المدني بدور حاسم في زيادة الوعي بالمحكمة، وتشجيع زيادة التصديق على نظام روما الأساسي، والاتفاق المتعلق بامتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها، واعتماد تشريعات تنفيذية وطنية، والتكامل والتعاون بين الدول الأطراف مع المحكمة. وواصلت المنظمات غير الحكومية نهجها الإقليمي والقطري في تعزيز عالمية المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك بعثات وحلقات دراسية عُقدت في غير الدول الأطراف. وواصلت لجنة التنسيق وشبكة "برلمانيون من أجل التحرك العالمي" أنشطتهما الواسعة النطاق والضرورية في هذا المجال، حيث أجرت كل منهما مشاورات متكررة مع جميع أصحاب المصلحة.

#### هاء- الحلقات الدراسية والمناسبات والإجراءات الأخرى

٣٣- في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، اعتمد مكتب جمعية الدول الأطراف قراراً عنوانه "فهم مشاركة الدول المراقبة في اجتماعات جمعية الدول الأطراف". وهذا القرار، الذي اقترحت كولومبيا تيسيره، جاء نتيجة مناقشات مستفيضة أجراها الفريقان العاملين في نيويورك ولاهاي. ويراعي

(١١) [http://www.oas.org/es/sla/ddi/docs/acuerdos\\_bilaterales\\_41-2011.pdf](http://www.oas.org/es/sla/ddi/docs/acuerdos_bilaterales_41-2011.pdf)

(١٢) أنظر [http://www.oas.org/en/sla/dil/docs/AG-RES\\_2852\\_XLIV-O-14.pdf](http://www.oas.org/en/sla/dil/docs/AG-RES_2852_XLIV-O-14.pdf).

(١٣) [http://scm.oas.org/doc\\_public/ENGLISH/HIST\\_17/AG07456E11.doc](http://scm.oas.org/doc_public/ENGLISH/HIST_17/AG07456E11.doc).

القرار دعوة الجمعية العامة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز الطابع العالمي ويؤكد أن المشاركة الأقل أهمية في مختلف اجتماعات جمعية الدول الأطراف "ينبغي أن تفضي إلى تعزيز عالمية نظام روما الأساسي".<sup>١٤</sup> وقد اعتمد المكتب هذا القرار بتوافق الآراء.

٣٤- وفي يومي ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، نظمت الجمعية العامة التاسعة للبرلمانيين في المحكمة الجنائية الدولية وسيادة القانون في داكار بالسنغال. وحضر الجمعية أكثر من ١٠٠ برلماني من ٥١ بلدا من جميع مناطق العالم، بالإضافة إلى ممثلي الحكومات، والمحكمة الجنائية الدولية، والأوساط الأكاديمية. واختتمت الجمعية العامة باعتماد "خطة عمل داكار بشأن منع الفظائع الجماعية وتعزيز سيادة القانون وتقديم الدعم للمحكمة الجنائية الدولية". وفي إطار الجمعية، نظمت الشبكة أيضا الدورة السابعة للفريق العامل المعني بعلمية نظام روما الأساسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفي ١٧ تموز/يوليو ٢٠١٧، بمناسبة يوم العدالة الجنائية الدولية، أطلق تحالف المحكمة الجنائية الدولية حملة بعنوان (حرب تلو الأخرى) "#WarAfterWar"، تسعى إلى بناء دعم عالمي للمحكمة.<sup>١٥</sup> وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، اضطلع التحالف بحملة مخصصة لتشجيع التصديق على الاتفاقية من جانب جميع الدول.<sup>١٦</sup>

### ثالثا- الاستنتاجات والتحديات

٣٥- وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد أعضاء نظام روما الأساسي ١٢٣ عضوا بانسحاب بوروندي من نظام روما الأساسي.<sup>١٧</sup> وقد قدمت جنوب أفريقيا وغامبيا أيضا إخطارات بالسحب، نفذت قبل سريان مفعولها.

٣٦- ومن المنظور الإقليمي، ومع انضمام السلفادور، لا تنقص من التمثيل الكامل لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلا خمس دول. ولا تزال المنطقة الأفريقية هي المنطقة التي ينتمي إليها أكبر عدد من الدول الأطراف. وتظل منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي الأقل تمثيلا، في حين أن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى من أكثر المناطق تمثيلا. وفي منطقة أوروبا الشرقية، هناك بضع دول لم تصبح أطرافاً بعد.

٣٧- واعتبارا من ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، صدقت ٣٤ دولة<sup>١٨</sup> على التعديلات التي أدخلت على نظام روما الأساسي بشأن جريمة العدوان، وتعديلات المادة ٨ التي اعتمدت في كمبالا.

(١٤) انظر الموقع: [https://asp.icc-cpi.int/en\\_menus/asp/bureau/decisions/2017/Pages/index.aspx](https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/bureau/decisions/2017/Pages/index.aspx).

(١٥) انظر <http://www.coalitionfortheicc.org/international-justice-day-2017>.

(١٦) انظر <http://www.coalitionfortheicc.org/news/20170801/states-join-icc-cooperation-treaty-apic>.

(١٧)

انظر

[https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtmsg\\_no=XVIII-10&chapter=18&lang=en](https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtmsg_no=XVIII-10&chapter=18&lang=en) and <https://treaties.un.org/doc/Publication/CN/2016/CN.805.2016-Eng.pdf>.



وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدّقت الأرجنتين والبرتغال على كلا التعديلين. وبالتالي، فقد استُوفي أحد الشرطين لتفعيل اختصاص المحكمة على جريمة العدوان، أي عدد التصديقات أو القبول على النحو المبين في المادة ١٥ مكررا (٢)، مما يسمح بتفعيل اختصاص المحكمة على الجريمة المذكورة بموجب قرار تتخذه جمعية الدول الأطراف بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.<sup>١٩</sup>

٣٨- واعتباراً من ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، صدقت ست دول أطراف على تعديل المادة ١٢٤ الذي اعتمده جمعية الدول الأطراف في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ أو قبلته. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدّقت النمسا وهولندا والبرتغال وسلوفاكيا على التعديل أو قبلته.

٣٩- واعتباراً من ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، صدّقت ٧٧ دولة على اتفاق امتيازات وحصانات المحكمة الجنائية الدولية، منها (أوكرانيا) التي ليست بعد طرفاً في نظام روما الأساسي. وانضمت بيرو وجمهورية مولدوفا إلى الاتفاق المُبرم في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧، على التوالي.

٤٠- واستناداً إلى المعلومات المقدمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق العالمية والتنفيذ الكامل فيالصعوبات القانونية في تعديل الدستور أو التشريع الوطني من أجل التصديق على نظام روما الأساسي، والتحديات السياسية التي تعرقل عملية التصديق، والموارد المالية، وعدم كفاية المعلومات عن أداء نظام روما الأساسي، ومدى توافر المساعدة التقنية. ولوحظ أن إعداد الوثائق الرسمية والمواد الأخرى ذات الصلة المتاحة بجميع اللغات الرسمية ذات الصلة بالإضافة إلى لغتي العمل، وبالتالي تعزيز أنشطة التوعية، يمكن أن ييسر التصديق أو الانضمام من جانب الدول غير الأطراف. ولوحظ أيضاً أنه لا يوجد تعريف واضح لمفهوم "التنفيذ الكامل" و"التشريعات التنفيذية"، التي يمكن أن تنطوي على أشياء مختلفة لدول مختلفة تبعاً لنظمها وتقاليدها القانونية. ويمكن أن تستحق هذه المسائل مزيداً من المناقشة.

٤١- إلى جانب تعزيز الإرادة السياسية التي لا تزال تشكل أولوية أساسية، يمكن لأصحاب المصلحة أن يعززوا جهودهم في مساعدة الدول الأطراف الحالية أو المقبلة ذات النظم القانونية المماثلة بتقاسم الخبرات والممارسة القانونية معهم. وكما ذكر آنفاً، فإن الجهود في هذا الصدد تُبذل على الصعيد الثنائي من جانب الدول وتشارك فيها المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، لكن هناك حاجة إلى مزيد من الأنشطة.

٤٢- وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي للدول الأطراف أن تزود الأمانة بمعلومات عن الأنشطة المضطّعة بها لتعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل.

## رابعاً- التوصيات

(١٨)

[https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtmsg\\_no=XVIII-10-b&chapter=18&lang=en](https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtmsg_no=XVIII-10-b&chapter=18&lang=en).

(١٩) انظر المادة ١٥ مكررا (٣) من نظام روما الأساسي.

٤٣- بشكل عام، هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود الحثيثة لتعزيز عالمية نظام روما الأساسي واتفاق امتيازات المحكمة وحصاناتها وتنفيذه الكامل. ويجري فعلاً الاضطلاع بالعديد من الأنشطة على أساس مستمر، وينبغي أن يتواصل استكشاف مجالات تحسين التنسيق وتحديد أوجه التآزر الممكنة. ومن شأن تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي أن يؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد، لا سيما في الاتصال بالأوساط الجامعية وبالطلاب. واستناداً إلى هذه الخلفية، تُقدّم التوصيات التالية:

## ألف- إلى جمعية الدول الأطراف

١- مواصلة رصد تنفيذ خطة العمل عن كثب.

## باء- إلى الدول الأطراف

- ٢- مواصلة تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل، قدر المستطاع، من خلال علاقاتها الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية والمحكمة؛
- ٣- مواصلة بذل جهودها الرامية إلى نشر المعلومات عن المحكمة على الصُّعد الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك من خلال المناسبات والحلقات الدراسية والمنشورات والدورات التعليمية وغير ذلك من المبادرات التي من شأنها أن ترفع مستوى الوعي بعمل المحكمة؛
- ٤- مواصلة تزويد الأمانة بالمعلومات المستكملة ذات الصلة بعلمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل، بما في ذلك المعلومات المستجدة عن كيفية الاتصال بالجهات المنسّقة الوطنية؛
- ٥- مواصلة تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل قدر المستطاع بالتعاون مع المحكمة، والمجتمع المدني والأوساط الجامعية والمنظمات الدولية والمنظمات المهنية، مع مراعاة الفرصة المناسبة للاحتفال بالذكرى العشرين لنظام روما الأساسي في عام ٢٠١٨؛
- ٦- التعاون مع المجتمع المدني والأوساط الجامعية والمنظمات الدولية والجمعيات المهنية على تنظيم حلقات دراسية وحلقات نقاش واجتماعات في نيويورك ولاهاي وفي مختلف المناطق، يتم التركيز فيها على تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل، ونشر معلومات حول عمل المحكمة وأحكام نظام روما الأساسي؛
- ٧- مواصلة تقديم كل ما يمكن من المساعدة التقنية والمالية إلى الدول التي ترغب في الانضمام إلى نظام روما الأساسي، وإلى الدول التي ترغب في إدراج تنفيذ النظام الأساسي في تشريعاتها الوطنية؛
- ٨- تقديم ما يمكن من الدعم المالي و/أو غيره من أشكال الدعم إلى المجتمع المدني والأوساط الجامعية والمنظمات الدولية والجمعيات المهنية التي تقدم المساعدة التقنية للتغلب على العقبات التي تواجه التصديق والتنفيذ المحددة في هذا التقرير؛
- ٩- مواصلة المساهمة في الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً وغيرها من الدول النامية لتعزيز حضور الدول غير الأطراف في دورات الجمعية؛
- ١٠- مواصلة التعاون مع المحكمة لتمكينها من أداء وظائفها وفقاً لذلك.

## جيم- إلى أمانة جمعية الدول الأطراف

- ١١- مواصلة تقديم الدعم إلى الدول في جهودها الرامية إلى تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل بالقيام بدور جهة التنسيق لتبادل المعلومات، وإتاحة معلومات مستكملة في هذا الشأن، بما في ذلك على الموقع الشبكي للمحكمة؛
- ١٢- تجميع معلومات عن جميع الموارد المتاحة والجهات المانحة المحتملة وإتاحتها على الموقع الشبكي للمحكمة ليسهل على الدول الاطلاع عليها؛
- ١٣- إعداد مصفوفة لأغراض تعزيز سبل تبادل المعلومات بين المستخدمين المحتملين والجهات المانحة التي تقدم المساعدة التقنية.

## مشروع النص المقترح إدراجه في القرار الجامع

### عالمية نظام روما الأساسي

١- تدعو الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في نظام روما الأساسي إلى أن تصبح أطرافاً في نظام روما الأساسي، بصيغته المعدلة، في أقرب وقت ممكن، وتدعو جميع الدول الأطراف إلى تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز عالميته؛

٢- تلاحظ مع بالغ الأسف بدء نفاذ الإخطار بالانسحاب المقدم من دولة طرف بموجب المادة ١٢٧ (١) من النظام الأساسي في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وتدعو الدولة إلى إعادة النظر في انسحابها<sup>١</sup>؛

٣- ترحب مع التقدير بسحب دولتين طرفين إخطارهما المقدمة بموجب المادة ١٢٧ (١)؛<sup>٢</sup>

٤- ترحب مع التقدير أيضاً باستمرار رئيس الجمعية والمكتب للحوار بشأن "العلاقة بين أفريقيا والمحكمة الجنائية الدولية" الذي بدأه المكتب أثناء الدورة الخامسة عشرة لجمعية الدول الأطراف، وتدعو إلى مواصلة توسيع نطاق هذا الحوار وتعميقه حسب الاقتضاء مع جميع الدول الأطراف المعنية؛

٥- ترحب بالمبادرات المتخذة للاحتفال بيوم ١٧ تموز/يوليو بوصفه يوم العدالة الجنائية الدولية، وتوصي بأن يواصل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، مع المحكمة، استناداً إلى الدروس المستفادة، المشاركة في إعداد الأنشطة المناسبة وتبادل المعلومات مع أصحاب المصلحة الآخرين تحقيقاً لهذه الغاية من خلال أمانة الجمعية<sup>٣</sup> وغيرها؛

٦- تدعو جميع المنظمات الدولية والإقليمية، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني، إلى تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز العالمية؛

٧- تقرر إبقاء حالة التصديقات قيد الاستعراض، ورصد التطورات في مجال تشريعات التنفيذ، في جملة أمور، بهدف تيسير تقديم المساعدة التقنية التي قد تود الدول الأطراف في نظام روما الأساسي أو الدول التي ترغب في أن تصبح أطرافاً فيه أن تطلبها من الدول الأطراف أو المؤسسات الأخرى في المجالات ذات الصلة؛

(١) إخطار الوديع C.N.805.2016.TREATIES-XVIII.10، أنظر الموقع:

<https://treaties.un.org/doc/publication/cn/2016/cn.805.2016-eng.pdf>.

(٢) إخطار الوديع C.N.121.2017.TREATIES-XVIII.1،

<https://treaties.un.org/doc/publication/CN/2017/CN.121.2017-Eng.pdf>,

وإخطار الوديع C.N.62.2017.TREATIES-XVIII.10، على الموقع:

<https://treaties.un.org/doc/Publication/CN/2017/CN.62.2017-Eng.pdf>.

(٣) انظر أمانة جمعية الدول الأطراف في جمعية الدول الأطراف، على

الموقع: [https://asp.icc-cpi.int/en\\_menus/asp/asp%20events/ICJD/Pages/default.aspx](https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/asp%20events/ICJD/Pages/default.aspx).

٨- تذكّر بأن التصديق على نظام روما الأساسي يجب أن يقابله التنفيذ الوطني للالتزامات المنبثقة عنه، وتحديدًا بوضع تشريعات التنفيذ، وخاصة في مجالات القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية والمساعدة القضائية والتعاون الدولي مع المحكمة، وفي هذا الصدد، هيب بالدول الأطراف في نظام روما الأساسي التي لم تعتمد بعد تشريعات التنفيذ المذكورة أن تقوم بذلك على سبيل الأولوية، وتشجعها على اعتماد أحكام بشأن الضحايا حسب الاقتضاء؛

٩- ترحب بتقرير المكتب بشأن تنفيذ خطة العمل الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل، وتلاحظ مع التقدير جهود كل من رئاسة المحكمة، ومكتب المدعية العامة، ورئيس جمعية الدول الأطراف، وجمعية الدول الأطراف، والدول الأطراف، والمجتمع المدني من أجل تعزيز فعالية الجهود المتعلقة بتحقيق العالمية والرامية إلى تشجيع الدول على أن تصبح أطرافًا في نظام روما الأساسي، بصيغته المعدلة، وفي اتفاق امتيازات المحكمة وحصاناتها، فضلًا عن الجهود ذات الصلة المبذولة في إطار الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان؛

١٠- [تعتبر أن الذكرى العشرين لاعتماد نظام روما الأساسي تتيح فرصة فريدة للاعتراف بالإنجازات، وإعادة تنشيط الالتزام بالمعاهدة، وزيادة الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجهها المحكمة من أجل التنفيذ الفعال لولايتها]؛

١١- [ترحب بالحوار بين الدول الأطراف والمحكمة وأعضاء المجتمع المدني الذي أتاحت المناقشة العامة بشأن الذكرى العشرين لاعتماد نظام روما الأساسي ...]

١٢- [تشجع المحكمة والدول الأطراف والمنظمات الدولية ذات الصلة والمجتمع المدني على الاحتفال بالذكرى العشرين لاعتماد نظام روما الأساسي في عام ٢٠١٨، بما في ذلك بعقد مؤتمرات وإبرام اتفاقات تعاون مع المحكمة، واعتماد تشريعات وطنية عند الاقتضاء، والجهود الرامية إلى تشجيع التصديقات الجديدة على النظام الأساسي أو الانضمام إليه، وأن تتقاسم، عن طريق أمانة الجمعية العامة وغيرها، معلومات عن الأحداث التذكارية المزمعة]؛

#### ولايات جمعية الدول الأطراف خلال الفترة ما بين الدورتين

(أ) تؤيد التوصيات الواردة في تقرير المكتب عن خطة العمل الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل؛

(ب) تطلب إلى المكتب أن يواصل رصد تنفيذ خطة العمل الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية في دورتها السابعة عشرة؛

(ج) تقرر إدراج بند محدد في الذكرى العشرين في جدول أعمال الدورة السابعة عشرة للجمعية؛